المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العدد 15 تشرين2 2024
No.15 Nov 2024

السياسة الخارجية اليابانية تجاه العراق منذ عام 2003 (دراسة في أهدافها وأدواتها ومستقبلها)

أ.م.د. امير نجم عبود
جامعة الكوفة / كلية العلوم السياسية
ameern.khader@uokufa.edu.iq
07804139364

الملخص

تعد اليابان من القوى الدولية التي لها مصالح في العراق، تنقسم هذه المصالح إلى ما هو سياسي وإلى ما هو اقتصادي، تمثل المصالح السياسية في تعزيز وجودها السياسي في العراق من خلال القنوات السياسية والدبلوماسية الرسمية، أما المصالح الاقتصادية، فتتمثل في حاجة اليابان إلى موارد العراق الطبيعية، لا سيما النفط والغاز الطبيعي، فضلاً عن حاجتها إلى موقعه الاستراتيجي، الذي يقع في قلب منطقة الشرق الأوسط، ويشرف على الخليج العربي، إذ يقع على رأسه، ربما هذه الحاجة اليابانية للموقع العراقي ستتزايد عند اكتمال مراحل مشروع ميناء الفاو الكبير وطريق التنمية، الذي سيربط آسيا وأوروبا، والمعروف أن اليابان تعد دولة صناعية كبرى تسعى لاستيراد المواد الخام وتصدير سلعها إلى أسواق متعددة في العالم، إذ هذا الطريق سيختصر الوقت والتكاليف حين اكماله ونجاحه. ويبدو أن مكونات النظام السياسي العراقي على استعداد لتعزيز العلاقات مع اليابان وعلى مختلف الصعد، نتيجة للصورة الذهنية الإيجابية لها لدى صناع القرار وحتى الشعب العراقي، هذا الأمر ربما يساعدها على تحقيق أهدافها في العراق السياسية والاقتصادية، ويبدو أن مستقبل تلك السياسة يتجه نحو زيادة فاعليتها في العراق، وهذه أبرز نتيجة تم التوصل إليها من خلال البحث في الموضوع.

الكلمات المفتاحية: اليابان؛ العراق؛ السياسة الخارجية؛ المصالح؛ الأهداف؛ الأدوات.

Japanese foreign policy towards Iraq since 2003(A study of its goals, tools, and future)

Ass. Prof. DR. AMEER NAJM ABBOOD
Kufa University / College of Political Science

Abstract

Japan is one of the international powers that has interests in Iraq. These interests are divided into political and economic. Political interests represent strengthening its political presence in Iraq through official political and diplomatic channels. As for economic interests, they are represented by Japan's need for Iraq's natural resources, especially oil and natural gas, in addition to its need for its strategic location, which is located in the heart of the Middle East region, and overlooks the Arabian Gulf, as it is located at its head. Perhaps this Japanese need for the Iraqi location will increase upon the completion of the stages of the Grand Faw Port project and the development road, which will link Asia and Europe. It is known that Japan is a major industrial country that seeks to import raw materials and export its goods to multiple markets in the world, as this road will shorten the time and costs when completed and successful. It seems that the components of the Iraqi political system are ready to strengthen relations with Japan at various levels, as a result of the positive mental image of it among decision-makers and even the Iraqi people. This may help it

achieve its political and economic goals in Iraq. It seems that the future of this policy is heading towards increasing its effectiveness in Iraq, and this is the most prominent result reached through research into the subject.

Keywords: (Japan; Iraq; foreign policy; interests; goals; tools).

المقدمة

تنتشر مصالح الدول الكبرى في مناطق عدة خارج حدودها السياسية، لا سيما تلك المناطق التي تمتاز بموقع جغرافي يحتوي على إمكانيات طبيعية ضخمة، فضلاً عن قربه لدول إقليمية مهمة، وتظهر حالة السياسة الخارجية اليابانية إزاء العراق كنموذج واضح، إذ يدخل في الإدراك الياباني كدولة مهمة ذات إرث حضاري وثقافي فريد وذات مخزونات أولية هائلة في مجال النفط والغاز، وله من الوزن السياسي الإقليمي ما يؤهله لإن تصوغ اليابان سياسة تلبي مصالحها في المنطقة وعبر العراق، والأمر الذي يشجع اليابان نحو تنمية علاقاتها معه هو ديمقراطيته الداخلية التي لها انعكاسات على حركته الخارجية وتوجهاته، رغم التحديات الداخلية والخارجية لهذه الديمقراطية.

أولاً: أهمية البحث: يمتاز موضوع البحث بأهمية متغيراته، فتعد اليابان والعراق من الوحدات السياسية الدولية المؤثرة والمتأثرة في النظام السياسي الدولي من حيث طبيعته، وطبيعة تفاعلات وحداته وقواعده وقيَمه، لذا عند تتبع السياسة الخارجية اليابانية تجاه العراق بعد عام 2003، ستبرز معلومات مهمة نستطيع من خلالها تقديم رؤية واضحة لصانع القرار العراقي وللباحثين ربما تنفع في تحقيق المصلحة العامة.

ثانياً: إشكالية البحث: يحتوي العراق على مصالح حيوية يابانية، فما هي تلك المصالح؟ وما هي الأهداف اليابانية في العراق؟ وكيف عملت وتعمل في المستقبل على تحقيقها؟

ثالثاً: فرضية البحث: عملت اليابان بواسطة مجموعة من وسائل القوة الناعمة، لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية في العراق (كتعزيز الوجود السياسي والحصول على الموارد الطبيعية العراقية)، تمثلت تلك الوسائل بتقديم العون للمؤسسات العراقية الرسمية في مجالات هي تحتاج إلى مساعدة فيها كالمشاركة في إعادة اعمار العراق والمساعدات المالية والعينية، فضلاً عن التعاون الثقافي والاكاديمي والإنساني والاقتصادي وتعزيز العلاقات الدبلوماسية والسياسية.

رابعاً: منهج البحث: تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي للتتبع العلمي لموضوع البحث، فضلاً عن مقترب اتخاذ القرار في السياسة الخارجية لتحديد أهداف ووسائل السياسة الخارجية اليابانية في العراق والتنبؤ بمستقبلها.

خامساً: هيكلية البحث: تضمن البحث مقدمة وخاتمة ومبحثين وهما: المبحث الأول: أهداف السياسة الخارجية اليابانية تجاه العراق منذ عام 2003. المبحث الثاني: أدوات السياسة الخارجية تجاه العراق منذ عام 2003.

المبحث الأول

أهداف السياسة الخارجية اليابانية تجاه العراق منذ عام 2003

صاغت اليابان مجموعة من الأهداف ترنو تحقيقها في العراق بعد عام 2003، وسيتم تقسيم الموضوع على مطلبين: المطلب الأول: الأهداف الاقتصادية. والمطلب الثاني: الأهداف السياسية.

المطلب الأول: الأهداف الاقتصادية

تحتاج اليابان إلى كثير من المواد الأولية التي تستهلك في مصانعها، ذلك لأنها تمتلك القليل من الموارد الطبيعية على أرضها ومن ثم فهي في حاجة إلى تأمين مصادر مستقرة لهذه المواد، ومن أهم المعادن التي تحتاج إليها المصانع اليابانية: (الحديد والنحاس والرصاص والفضة والذهب والسيلكون ومواد أخرى)، واليابان لا تمتلك احتياطياً كبيراً من النفط أو الغاز ولذلك فهي تعتمد على استيراد معظم حاجتها من النفط أو الغاز، فهي تعتمد على استيراد معظم حاجتها النفطية البالغة أكثر من أربعة ملايين برميل في اليوم على الاستيراد، لا سيما من الخليج العربي الذي يوفر أكثر من (90%) من حاجة اليابان إلى النفط الخام وكمية كبيرة من الغاز الطبيعي[1].

احتلت الدول العربية أهمية بارزة في السياسة اليابانية، تأتي تلك الأهمية من حسابات دقيقة، تنطلق من سيطرة المعايير الاقتصادية على الرؤية اليابانية للعالم، إذ السلوك الاقتصادي الياباني يرمي إلى تحقيق أقصى منفعة للحصول على المواد الأولية وتسويق منتجاتها من جهة، وأقل تكاليف بتجنب الانغماس في مشكلات سياسية غير محسوبة العواقب من جهة أخرى، فالملاحظ سيطرة الأهداف الاقتصادية في استراتيجية السياسة اليابانية اتجاه دول المنطقة العربية، فحتى عندما تتجه إلى تقديم مساعدات اقتصادية لتلك الدول، فإن ذلك يكون ضمن اطار رؤية شاملة لعدم اثارة ردود الفعل السلبية من أطراف إقليمية ودولية معينة[2].

تطورت العلاقات اليابانية – العراقية بشكل ملفت في عهد الملك (غازي) ما بين عامي 1933-1939 فصاعداً في مجال التجارة البينية، وتتمثل بتصدير البضاعة اليابانية إلى العراق، لا سيما المنتوجات القطنية والحريرية الطبيعية والاصطناعية التي حازت على مركز الصدارة في العراق، فضلاً عن احراز البضاعة اليابانية على المركز الثالث في تصدير الاوعية الخشبية لكبس وتغليف التمور والاسمنت، والمركز الرابع في تصدير السيارات واقسامها والاقمشة الصوفية، والمركز الخامس في تصدير الحديد والصلب والفولاذ، وهناك سلع أخرى كالمواد المنزلية والكهربائية والاصباغ، أما السلع التي صدرها العراق إلى اليابان، تتمثل في القطن والبذور والحنطة، إذ احتلت اليابان مركز الصدارة في استيراد هذه المواد في ذلك الحين، كما استوردت اليابان من العراق مواد: الجلود المدبوغة والذرة الصفراء والدخن والملح[3].

أما بعد عام 2003 اهتمت اليابان بالقطاع النفطي للعراق، والذي يدر عليها بفوائد على صعد عدة، إذ تمتلك شركة (جابكس) اليابانية للتنقيب والإنتاج (30%) من حقل الغراف العراقي الذي يسهم في تعزيز موارد الطاقة في اليابان على المدى الطويل من خلال مساعدة البلاد على تعزيز إنتاجها من النفط والغاز في الخارج[4]. ويبدو العراق كسوق واعدة تستهدفها السياسة الاقتصادية اليابانية بسبب ارتفاع وكثافة استهلاك هذه السوق، ومن خلال تتبع تلك السياسة نفسها بعد عام 2003 اتجاه العراق، نجد أن الأخير يمثل لليابان كنقطة ارتكازية مهمة في منطقة الخليج لتحقيق مصالحها، لا سيما أن العراق انخرط تدريجياً بآليات العولمة الاقتصادية وشروطها (كالبنك الدولي وصندوق النقد الدوليين)، فاليابان هي أحدى القوى الفاعلة في نظام العولمة. ومن جهة أخرى، تهدف اليابان تحقيق التنمية المستدامة في العراق بما ينسجم مع الأهداف العالمية.

ففي كانون الأول عام 2023، جدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق ومكتب الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) في العراق اتفاقية الشراكة طويلة الأمد لدعم إنشاء مشاريع البنى التحتية لدعم التنمية

---

[1] غانم علوان جواد الجميلي، جذور نهضة اليابان، العبيكان للنشر، الرياض، 2014،ص235.
[2] وسام هادي عكار، سياسة اليابان الاقتصادية حيال العراق ودول الخليج العربي (1952-1973) دراسة تأريخية، مجلة اكليل للدراسات الإنسانية، الجمعية العلمية العراقية للمخطوطات، المجلد (2)، العدد (1)، بغداد، 2021،ص395.
[3] فؤاد طارق العميدي، العلاقات الاقتصادية بين العراق واليابان 1933-1939، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد (1)، العدد (8)، جامعة بابل، بابل، 2011، ص90.
[4] ريم الشامي، العراق واليابان.. شراكة وطيدة آخرها توقيع اتفاق بـ300 مليون دولار، تاريخ المشاهدة: 12-7-2024، على الرابط: https://2u.pw/kuCcPdIG

الاجتماعية والاقتصادية في العراق، وذلك بدعم من الحكومة العراقية. وتركز هذه الاتفاقية على ضمان التنفيذ السريع لهذه المشاريع الحيوية، التي تلبي احتياجات الشعب العراقي من الخدمات العامة الأساسية، والتي تساهم جميعها في عملية التنمية لاقتصاد وطني قوي[5].

المطلب الثاني: الأهداف السياسية

ترك العامل الجغرافي لليابان أثره على كل تاريخ اليابان من ناحية العزلة، رغم التقنية ألغت المسافات وسمحت لها بأن تأخذ مكانها بين الدول التجارية الكبرى، فإن الحواجز اللغوية والثقافية بقيت كعوائق في وجه الاتصال مع العالم الخارجي[6]. كان أبرز نتائج الحركة الإصلاحية التي شهدتها اليابان منذ عام 1868، إنها حققت تطوراً كبيراً في المجالات جميعاً، إلا انها اصطدمت بندرة المواد الأولية التي تحتاجها الصناعة، ولا سيما إن العناية بالجيش وتطور المجال الدفاعي والأمني، تطلب الكثير من المواد الأولية وكلها أمور دفعت اليابانيين إلى التفكير بضرورة التوسع على حساب دول الجوار ومنها منشوريا الصينية، فضلاً عن كوريا[7].

استمرت اليابان بعملية التحديث بمختلف الصعد بما يزيد نصف قرن[8]، لكن يظل العقل الياباني دائم السؤال عن دور اليابان في العالم المعاصر، إذ كان الاهتمام بالتوصل إلى دور فريد يؤدونه لأنفسهم ليس علامة صحية، فمن المؤكد أن إجابتهم عن السؤال المطروح لن تكون إجابة دقيقة، ويرى اليابانيون أن بلدهم هي الدولة الشرقية الوحيدة التي استطاعت أن تقوم بالتصنيع بنفسها تصنيعاً كاملاً لتصارع الغرب الصناعي، فهم يتصورون أن اليابان لا بد من أن تكون هي حلقة الوصل بين الغرب والشرق، لكن هذه الفرضية صعبة التحقق نتيجة للاتجاهات المتعددة لدول الشرق فضلاً عن دول الغرب. بيد أن اليابان تستطيع أن تقوم بأدوار ذات أهمية كبيرة، فهي دولة كبيرة غنية تنبذ الحرب، وتحتفظ فقط بقوات دفاع ذاتي، ومن ثم فهي قادرة على مساعدة جميع الدول لكي تستطيع أن تشق طريقها نحو السلام والرخاء. كما تستطيع اليابان أن تؤدي دوراً بالغ الأهمية بالنسبة للشعوب غير الغربية لتكون لها المثل والقدوة في شتى أساليب الحياة، فالمقدرة اليابانية هي التي أطلقت في بداية القرن العشرين مارد القومية الآسيوية، عندما هزمت الروس ونافست الغرب بالقوة العسكرية، وأثبتت وفرة قوتها الاقتصادية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية فصاعداً، وأن الثروة ليست حكراً على العالم الغربي. وقد يكون لما حققته اليابان من إنجاز في تطوير مجتمعها الديمقراطي المفتوح انفتاحاً كاملاً ونظامها البرلماني، وربما يكون لهذا تأثير كبير، إذا ما تعرف العالم الخارجي على هذه التجربة، ويبدو أن لهذه التجربة بعض التأثيرات الإقليمية في كوريا الجنوبية وتايوان[9].

إن السياسة الخارجية اليابانية لا تتحدد بالحصول على موارد الطاقة والمواد الأولية اللازمة لصناعتها وإلى أسواق لتصريف منتجاتها المصنعة، فهي دولة كبرى تسعى جاهدة بالإضافة إلى تحقيق مصالحها الحيوية التصرف بمستوى المسؤولية الدولية التي تتناسب مع مكانتها الاقتصادية، والقيام بدور سياسي عالمي يتلاءم مع القدرة الاقتصادية والتكنولوجيا التي تتمتع بها، لكن هذا الطموح الخارجي يحدده إلى حدٍ بعيد علاقتها

---

[5] الوكالة اليابانية للتعاون الدولي تجدد التزامها بتعزيز تنفيذ مشاريع البنى التحتية لدعم التنمية القادرة على احداث تحول في العراق، موقع برنامج الأمم المتحدة الأنمائي، تاريخ المشاهدة: 12-7-2024، على الرابط: https://2u.pw/J6ZmvIVh

[6] أدوين أولدفاذر ريشاور، تاريخ اليابان من الجذور حتى هيروشيما، تعريب: يوسف شلب الشام، دار علاء الدين، دمشق، 2000، ص6.

[7] منتهى طالب سلمان، سياسة اليابان التوسعية 1895-1945 (دراسة تاريخية)، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد (22)، العدد (3)، بغداد، 2011، ص514.

[8] مسعود ضاهر، النهضة العربية والنهضة اليابانية تشابه المقدمات واختلاف النتائج، عالم المعرفة، الكوي، 1999، ص9.

[9] أدوين ر ايشاور، اليابانيون، تعريب: ليلى الجبالي، عالم المعرفة، الكويت، 1989، ص400-401.

وتحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وخير مثال على ذلك: (ارسال اليابان قواتها إلى العراق عام 2003)[10].

إقامة الحكومة اليابانية علاقات دبلوماسية مع العراق في كانون أول 1939، وذلك بعد تنامي التجارة ما بين البلدين وعلى حساب بريطانيا، لكن بعد انضمام اليابان إلى دول المحور أثناء الحرب العالمية الثانية، أدى هذا الأمر إلى تدهور العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، ثم أعلن العراق الحرب على اليابان عام 1943، وبعد تلك الحرب انتجت اليابان سياسة جديدة مختلفة عما كانت سابقاً، لتبدأ رحلة المعجزة الاقتصادية الثانية، وأحد متطلبات ذلك كان بإقامة علاقات دبلوماسية مع الدول العربية ومنها العراق، الذي هو آخر كان من مصلحته توطيد العلاقات مع اليابان لضرورات الحرب الباردة[11].

تتميز اليابان بسياسة خارجية ثابتة، ومن خلال ذلك تسعى لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، والأمر الذي شجع اليابان على الاضطلاع بدور في هذه المنطقة هو التحولات التي شهدها النظام السياسي الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، إذ أصبحت سياستها الخارجية أكثر نشاطاً، لكن كان ذلك الفعل الخارجي بتحفظ بما ينسجم مع الاطار العام الذي رسمته الهيمنة الأمريكية[12].

تأسيساً على ما تقدم، تأتي الأهداف السياسية لليابان في العراق ضمن اطار سياستها العامة في الشرق الأوسط، والتي تنشد فيها تحقيق السلام في المنطقة وبناء علاقات ودية من خلال تفعيل الروابط التعاونية، وان الدور الذي تنشده في العراق يسهم بإعادة بناء الدولة وتعزيز ديمقراطيتها عبر قوتها الناعمة، والتي تعتمد على الانطباع الأولي الايجابي لدى العراقيين (الرسميين وغير الرسميين) عن التجربة اليابانية ومدى نجاحها، ومن خلال ذلك تستطيع اليابان كسب ثقة العراق كدولة صديقة لها مهمة ذات موقع جيو استراتيجي في الشرق الأوسط، ويعد هذا الهدف استراتيجياً لليابان في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

المبحث الثاني

أدوات السياسة الخارجية اليابانية تجاه العراق منذ عام 2003

المميز في السياسة الخارجية اليابانية، هي باستعمالها المكثف للأدوات السلمية تجاه العراق، واعتمدت على عنصر الجذب والترغيب، ويبدو تقبل الوسط الشعبي والرسمي لها يسمح لها في استعمال هذه الوسائل التي تهدف من خلالها تحقيق مصالحها، سيتم تقسيم الموضوع على مطلبين وهما: المطلب الأول: الأدوات الاقتصادية والثقافية والانسانية. المطلب الثاني: الأدوات السياسية والدبلوماسية

المطلب الأول: الأدوات الاقتصادية والثقافية

أولاً: الأدوات الاقتصادية

يعد تغير عرض النقد وسعر الصرف تحت أي ظرف داخلياً كان أم خارجياً، بصورة مخططه من قبل السلطات النقدية والمالية أم لا، لا بد أن يكون مصحوباً بصورة حتمية بتبعات مالية ونقدية على كل المتغيرات داخل الاقتصاد الياباني، ومن أبرز هذه المتغيرات هي الاحتياطيات النقدية الدولية، وتعد الأخيرة وسيلة فاعلة في توجيه سياسة الاقتصاد داخل الدولة وفقاً لقاعدة التغذية الراجعة وصولاً إلى الاستقرار الكبير في عرض

---

[10] نغم نذير شكر، الوجود الياباني في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد (40)، جامعة بغداد، 2009، بغداد، ص93.
[11] سنان صادق حسين الزيدي، العلاقات الدبلوماسية بين العراق واليابان (1921-1958)، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، المجلد (19)، العدد (79)، بغداد، 2013، ص375.
[12] عدنان خلف حميد البدراني، العلاقات اليابانية الإسرائيلية وأثرها على عملية السلام في الشرق الأوسط، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، المجلد (6)، العدد (16)، الموصل، 2009، ص491.

النقد وأسعار الصرف بما يدعم الاستقرار الاقتصادي ككل، وإن تغير عرض النقد الأثر الأكبر على تراكم ونمو الاحتياطيات، فيما اضعف نظام سعر الصرف العائم بصورة كبيرة، فضلاً عن الخطوات المتبعة من قبل المنتجين اليابانيين من آثار سعر الصرف في إدارة الاحتياطيات الدولية[13]. ويمثل ذلك ميزة الاقتصاد الياباني. من جانب آخر، كانت هناك انعكاسات سلبية على الاقتصاد الياباني، فمثلاً: عند ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ ارتفع سعره من عام 1972 من (3) دولار إلى (5) دولار وإلى (11) دولار عام 1973، فضلاً عن اندلاع الحرب العربية – الإسرائيلية، فسعت اليابان لتجاوز تلك الأزمة بالطرق والوسائل كافة، ومنها التوجه نحو العراق لعقد اتفاقيات اقتصادية معه تضمن له وصول الإمدادات النفطية وفتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها الصناعية[14].

من جهة أخرى، كانت اليابان ثاني أكبر مانح للعراق بعد الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2003. بلغ إجمالي المساعدات اليابانية للعراق من 2003 إلى عام 2018 أكثر من (15) مليار دولار، فضلاً عن منح مختلفة أخرى، كان (1.5) مليار دولار من المنح لدعم البنية التحتية والمساعدة على استقرار الاقتصاد العراقي، وتم الاتفاق على خفض الديون اليابانية بعهدة العراق حوالى (6.7) مليار دولار، إقراض مليارات الدولارات لعشرات المشاريع في قطاعات مثل تأسيس الاقتصاد العراقي، والمساعدة في إعادة بناء المناطق المحررة من (داعش) الإرهابي وعودة اللاجئين، هذه المنح كانت ضمن نهج اليابان الاقتصادي اتجاه العراق منذ عقدين، وتعد اليابان أنه من المهم مساعدة العراق على تحقيق الإصلاح الاقتصادي والقضاء على الفساد، وجذب الاستثمار الخاص، فاستقرار سوق الطاقة، بما في ذلك سوق النفط الخام، مهم جداً لليابان، إذ أولت القروض اليابانية اهتماماً خاصاً لصناعة النفط العراقية، والبنية التحتية للمواصلات. وضاعفت أزمة الطاقة بسبب الحرب الروسية – الأوكرانية- التي اندلعت منذ شباط عام 2022- من أهمية تنويع موارد الطاقة، لضمان أمن الطاقة في اليابان، عليه تواصل اليابان تشجيع انتاج النفط الخام، والمساعدة في توفير مصادر الطاقة المستدامة عن طريق تشجيع الدول المنتجة للنفط مثل العراق، إذ اعتمدت اليابان في مجال العلاقات الدبلوماسية الاقتصادية مع العراق على الجوانب الآتية[15]:

1- دعم توسع الأعمال الخارجية للشركات اليابانية عن طريق تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
2- وضع القواعد لدعم الأنظمة الاقتصادية العالمية الحرة والمفتوحة عن طريق الترويج للاتفاقيات الاقتصادية المختلفة.
3- تعزيز دبلوماسية الموارد إلى جانب السياحة الوافدة إلى اليابان.

وفيما يلي توضح الأشكال انتقال واحجام الصادرات والواردات من اليابان إلى العراق وبالعكس فضلاً عن حجم المساعدات اليابانية للعراق:

---

[13] هاشم جبار الحسيني و رياض رحيم العامري، عرض النقد وسعر الصرف وأثرهما في إدارة الاحتياطيات الدولية في اليابان للمدة (2003-2015)، المجلة العراقية للعلوم الادارية، جامعة كربلاء، المجلد (13)، العدد (54)، كربلاء، 2017،ص104.

[14] فلاح حسن كزار، العلاقات العراقية-اليابانية (النفط أنموذجاً) ((دراسة من خلال وثائق وزارة الخارجية العراقية ووثائق السفارة البريطانية 1973-1974))، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، جامعة بغداد، العدد (85)، بغداد، 2023، ص23.

[15] فرزاد رمزاني بونيش، نهج السياسة الخارجية اليابانية إزاء العراق، تعريب: مركز اليابان للدراسات والتخطيط، مركز اليابان للدراسات والتخطيط،2022، ص7-8، تاريخ المشاهدة: 21-6-2024، على الرابط: https://2u.pw/MejIvZd5

شكل (1): انتقال الصادرات والواردات من اليابان إلى العراق (1970-2017)

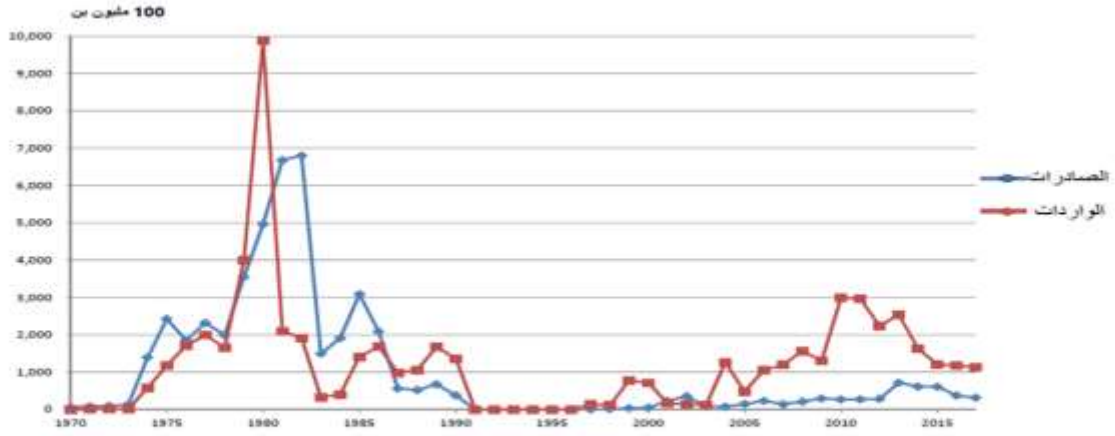

المصدر: ناوفومي هاشيموتو، نظرة على نشاطات اليابان في العراق خلال 15 عاماً، سلسلة محاضرات، المحاضرة الأولى، ص14، تاريخ المشاهدة: 25-6-2024، على الرابط: https://www.iraq.emb-japan.go.jp/files/000454693.pdf

شكل (2): أنواع الصادرات والواردات ما بين اليابان والعراق

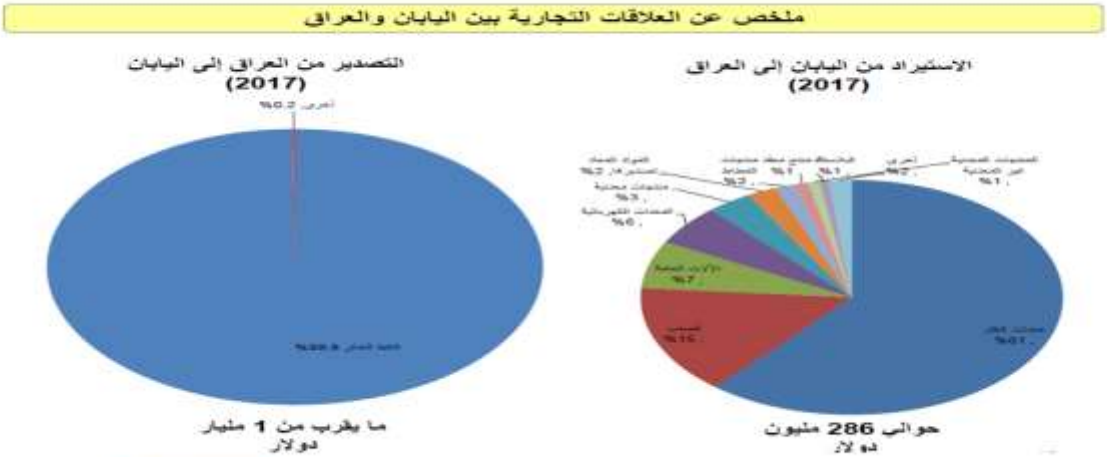

المصدر: ناوفومي هاشيموتو، نظرة على نشاطات اليابان في العراق خلال 15 عاماً، سلسلة محاضرات، المحاضرة الأولى، ص15، تاريخ المشاهدة: 25-6-2024، على الرابط: https://www.iraq.emb-japan.go.jp/files/000454693.pdf

شكل (3): المساعدات اليابانية إلى العراق لغاية شهر آب 2022

المصدر: العلاقات اليابانية – العراقية، الموقع الالكتروني للسفارة اليابانية في العراق، تاريخ المشاهدة: 27-6-2024، على الرابط: https://www.iraq.emb-japan.go.jp/itpr_ar/bilateral.html

وقّعت اليابان اتفاقية مع العراق في النصف الأول من عام 2024، لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، وأعلن عن ذلك رئيس مجلس الوزراء العراقي (محمد شياع السوداني)، فيما أشار إلى أن ذلك سيسهم في تنشيط الصناعة الوطنية والتأسيس لها[16].

تستغل اليابان حاجة العراق ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي فيه، ويبدو أن لها دور مهم في مجال المساعدات لغرض التنمية، يجري ذلك ويحاكي ما تبغيه الوحدات الدولية الغربية الفاعلة في النظام السياسي، كون سياسة اليابان لا تخرج من ضمن الاطار العام للسياسة الأمريكية في العراق، لكن أيضاً لها هدف خاص بها، والذي يتمثل بضمان تدفق النفط العراقي إلى اليابان أولاً ثم إلى السوق العالمية للمحافظة على أسعار النفط العالمية، لا سيما بعد اشتعال الصراع في شرق أوروبا (أوكرانيا) ما بين روسيا من جهة و مع الغرب من جهة أخرى.

ثانياً: الأدوات الثقافية والانسانية

تتميز الشخصية اليابانية بحب العلم ونقله، وشدة التجانس بين عناصر الأمة نتيجة مدة العزلة والموقع الجغرافي، وشدة الانضباط بما يجعل جموع الشعب الياباني تعمل وكأنها موجة واحدة، فضلاً عن مهارة اليابان في اغتنام الفرص بسبب التنبؤ بوقوعها والتهيؤ للإفادة منها[17]. حافظ المجتمع الياباني على تقاليده العريقة، وأخلاقياته الشرقية بما فيها من مثاليات البوذية ومذهب الشنتو، فما زال الياباني يجلس متواضعاً على حصير التاتامي، ويتناول مشروبه الوطني المصنوع من الأرز (الساكيه)، فضلاً عن شيوع رياضة السومو في اليابان واستمرارها[18]. وإن الشعب الياباني دائم التعطش للمعرفة والاطلاع، وأن اخلاقياته القومية تتفق

[16] رئيس الوزراء يعلن توقيع اتفاق مع اليابان لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الموقع الالكتروني لوكالة الانباء العراقية، تاريخ المشاهدة: 18-7-2024، على الرابط: https://www.ina.iq/208451--.html
[17] فوزي درويش، الشرق الأقصى الصين واليابان، الطبعة الثالثة، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، 1997. ص263.
[18] عبد الفتاح محمد شبانة، اليابان العادات والتقاليد وإدمان التفوق، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص7.

كثيراً مع بعض الأخلاقيات الإسلامية من احترام الأبوين والأكبر سناً ومقاماً، فضلاً عن اخلاصه وتفانيه في العمل الأمر الذي يجعله يتجاوب معه إلى حدٍ بعيد[19].

بدأ الاهتمام المتزايد بالتراث التاريخي والثقافي العراقي من قبل اليابان قبل بدأ العلاقات الرسمية بين الدولتين، هذا الأمر كان له دور في إقامة التبادل العلمي والثقافي بينهما، وفي عام 1956 قام فريق من (جامعة طوكيو) بإجراء أول بحث لليابان عن الآثار العراقية القديمة، وقد استمر البحث حتى عام 1957، ثم أقيم بعد ذلك معرض الفن العراقي القديم في طوكيو، مما وضع الأساس لتبادل الباحثين والطلبة بين العراق واليابان، وفي عام 1971 بدأت بعثة للآثار تابعة لجامعة (كوكوشيكان) في طوكيو دراسة الآثار التي اكتشفت في صحراء كربلاء العراقية، وانتهت دراستها بعد ان استمرت تسع سنوات. وتم التوقيع على اتفاقية التعاون الثقافي بين البلدين في آذار 1979، ووقع على البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي بين العراق واليابان عام 1980، والذي تضمن على تبادل الزمالات الدراسية وتبادل الخبراء والأساتذة بين الجامعات في كلا الدولتين، وقد شهدت العلاقات الثقافية بينهما تطوراً كبيرا وملحوظاً بمجال التدريب الفني والتبادل العلمي والثقافي. في الوقت نفسه، اهتمت اليابان بشكل مكثف بالثقافات واللغات في الشرق الأوسط بعد أن توفرت معلومات افضل بواسطة التلفاز والصحف ووسائل الإعلام الأخرى، فضلاً عن ارتفاع اعداد اليابانيين الذين زارو او أقاموا في الدول العربية قد اسهم في زيادة قنوات الاتصال[20].

دعمت اليابان في عام 2004 تأهيل مختبر الترميم في المتحف الوطني العراقي عبر منظمة دولية وتوفير عجلات حراسة أمنية للآثار، وفي عام 2005 استئنف استقبال طلبات التقديم للمنح اليابانية من الطلبة العراقيين للدراسة في اليابان، وتم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون والتبادل الأكاديمي بين جامعة تشيبا وجامعتي بغداد والمستنصرية، وفي عام 2009 تم تنظيم مهرجان للأفلام اليابانية في بغداد خمسة مرات، وفي العام نفسه عقدت المؤتمرات اليابانية-العراقية بالتناوب بين البلدين، وفي عام 2012 نظم حدث لتقديم الثقافة اليابانية في معرض بغداد الدولي ستة مرات، وفي عام 2017 تم دعم الحماية الوقائية للمجموعات في المتحف الوطني العراقي والمواقع التراثية من خلال اليونسكو، وفي عام 2018 نظم المهرجان الأفلال اليابانية الأول في أربيل[21].

أما فيما يتعلق بالمساعدات الطبية، في عام 2024 تم توفير الأجهزة الطبية لمستشفى القائم العام في محافظة الأنبار بالتعاون مع الجمعية الطبية العراقية الموحدة للإغاثة والتنمية، يندرج هذا المشروع ضمن برنامج المساعدات الرسمية اليابانية للمنح الأهلية ومشاريع الأمن الإنساني، إن المعدات الموفرة، والتي تشمل تسع حاضنات للرضع، وجهاز علاج ضوئي واحد، وجهاز (ضغط مجرى الهواء الإيجابي المستمر) ومنظار الحنجرة، قد وصلت الى قسم الأطفال والخدج في المستشفى[22].

بناءً على ذلك، استعملت اليابان قوتها الناعمة في تحقيق أهدافها في العراق، ومن أبرز هذه الأدوات هي الوسائل الثقافية والإنسانية، إذ نلاحظ تركيزها عليها، ونستطيع أن نتتبعها من خلال تحركات السفير الياباني في المدن العراقية، وحضوره الفعاليات الثقافية المختلفة، وخير مثال على ذلك: زيارة السفيرة الياباني للمدن

---

[19] صالح مهدي السامرائي وسليم الرحمن خان، الإسلام في اليابان، موسوعة علوم القرآن، دمشق، 1429هـ، ص9.

[20] علي جودة صبيح المالكي، موقف اليابان من الاحتلال العراقي للكويت (1990-1991م)، مجلة آداب البصرة، جامعة البصرة، العدد (93)، البصرة، 2020، ص358-359.

[21] ناوفومي هاشيموتو، نظرة على نشاطات اليابان في العراق خلال 15 عاماً، سلسلة محاضرات، المحاضرة الأولى، ص16-17، تاريخ المشاهدة: 25-6-2024، على الرابط: https://www.iraq.emb-japan.go.jp/files/000454693.pdf

[22] مشروع توفير الأجهزة الطبية لمستشفى القائم العام في محافظة الأنبار، الموقع الإلكتروني للسفارة اليابانية في العراق، تاريخ المشاهدة: 25-6-2024، على الرابط: https://www.iraq.emb-japan.go.jp/itpr_ar/11_000001_00405.html

العراقية المقدسة كالنجف الأشرف وكربلاء المقدسة، ولقاءه بالشخصيات الاجتماعية والثقافية الفاعلة في المجتمع، وتجواله بين المواطنين، وتحدثه معهم باللغة العربية وباللهجة العراقية المحلية.

المطلب الثاني: الأدوات السياسية والدبلوماسية

أولاً: الأدوات السياسية

إنَّ التجربة اليابانية هي تجربة فريدة من نوعها ، كانت وما زالت محطَّ إعجاب العالم أجمع، وأحد أهمِّ المكونات الأساسية في تلك التجربة هي تاريخ علاقات اليابان وسياساتهِ مع الدول الأخرى ،لاسيَّما بعد الحرب العالمية الثانية، وإنَّ أحد الأركان الأساسية في توجيه وتحديد تلك السياسة هو ما يمكن أنْ نطلق عليه بجماعات الضغط اليابانية، التي كانت ناجحةً إلى حدٍّ بعيد في الحفاظ على المصالح اليابانية في الخارج. هدفت جماعات الضغط اليابانية إلى توجيه السياسة الخارجية اليابانية بما يتلاءم مع مصالح البلاد، وفي الوقت ذاتهِ لا يتعارض مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت مرتبطةً معها بمُعاهدةٍ للأمن والدفاع. غير أن الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم كان أقوى جماعات الضغط اليابانية تأثيراً في سياسة اليابان الخارجية. واستعملت جماعات الضغط اليابانية، لاسيَّما الشركات وجماعات المصالح، الدَّعم المادي كوسيلةٍ للضغط على السياسيين من أجل إتباع نهج يتوافق ويتلاءم مع مصالحها[23]. ومن جانب آخر، تعد الإدارة اليابانية أحد عوامل النجاح والتطور في اليابان وتتميز بتجربتها الرائدة، ليس فقط على المستوى المحلي والإقليمي، وانما على المستوى العالمي أيضاً، إذ يأتي هذا التميز الإداري بمختلف عناصره التكوينية والفكرية والتطبيقية، فبات السلوك الإداري لليابان مصدراً ملهماً للعديد من الشركات المتميزة حول العالم، ويعرف عن الإدارة اليابانية بعض المبادئ والتطبيقات الشهيرة مثل: التحسين للأفضل والتحسين المستمر[24].

قد حققت الولايات المتحدة الامريكية انتاج حلف مهم مع اليابان، مع ضمان انسياق هذا الحليف مع أهدافها ومتبنياتها السياسية، بالشكل الذي يصعب على الدولة اليابانية أن تنفرد لتشكل قطباً دولياً منفرداً بقيادتها، الأمر الذي ينعكس على قدرات اليابان العسكرية ويجعل منها محدودة وتدور ضمن الفلك الأمريكي عكس القدرات الاقتصادية، لأن الولايات المتحدة الأمريكية تدرك جيداً إذا ما اتحدت القدرتين اليابانيتين العسكرية والاقتصادية سيمثل ذلك تهديداً لأمنها ونفوذها[25]. في الوقت نفسه، تحتل دولتا اليابان والعراق موقعاً جيو استراتيجياً مهماً بالنسبة لدول العالم، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، فاليابان تقع قبالة الامريكيتين الشمالية والجنوبية ولا يفصل بينهما سوى المحيط الهادئ، لذا قامت باحتلالها، لضمان عدم وجود دولة قوية تتقاطع مصالحها معها بالضفة الأخرى لذلك المحيط، كذلك بالنسبة العراق احتل من قبل الولايات المتحدة الامريكية بسبب موقعه المميز والذي يقع في قلب منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن الموارد الأولية التي يحتويها هذا البلد، ويجاور دولاً إقليمية مهمة مثل تركيا وإيران ودول الخليج العربي[26].

جعلت المادة (9) من دستور عام 1947 اليابان أول دولة في العالم تتنازل عن حقها في اللجوء إلى الحرب، إذ نصت هذه المادة على: "ان الشعب الياباني ومن خلال سعيه الصادق للسلام العالمي المبني على أساس القانون والعدالة يتخلى عن حقه السيادي بإعلان الحرب أو اللجوء إلى القوة العسكرية كوسيلة لفض النزاعات الدولية.

---

[23] صلاح خلف مشاي، جماعات الضغط اليابانية ودورها في تحديد سياسة اليابان الخارجية بعد عام 1945م، مجلة الدراسات التاريخية، بيت الحكمة، العدد (53)، بغداد، 2021، ص264.

[24] عثمان علي المزيد، الإدارة اليابانية بمنظور مختلف مقدمة للمفاهيم الأساسية، تقرير خاص، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2018، ص4.

[25] ساجد شرقي محمد، اليابان في سياسة الأمن الامريكية تجاه شرق آسيا (أثناء الحرب الباردة وبعدها)، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الانسانية، المجلد (44)، العدد (4)، جامعة البصرة، البصرة، 2019، ص360.

[26] منهى طالب سلمان، سياسة الاحتلال الأمريكي تجاه اليابان 1945-1951 والعراق 2003-2008 دراسة تاريخية-مقارنة، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد (25)، العدد (2)، بغداد، 2014، ص407.

بناء على ذلك وفي سبيل تحقيق الهدف أعلاه فإن اليابان تتخلى عن (امتلاك-صيانة) تطوير القوات البرية أو البحرية أو الجوية أو أي قدرات عسكرية أخرى، وليس للدولة الحق بإعلان حالة الحرب"[27].

اتخذت الحكومة اليابانية قرار إرسال قوات الدفاع الذاتي إلى مدينة السماوة العراقية عام 2004، في سابقة لم تعشها اليابان منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحدوث الانعطاف الكبير في الواقع السياسي والاقتصادي الذي عاشته بعد الحرب. فعلى الرغم من العوائق الكثيرة التي واجهتها تلك الحكومة، والتي منها ما هو دستوري، ومنها ما هو سياسي (كالمظاهرات التي نظمتها أحزاب المعارضة لقرار إرسال القوات اليابانية إلى العراق)، وحتى الشعبي منها، إلا أن حكومة رئيس الوزراء الأسبق (كويزومي) عمدت إلى استصدار قانون خاص صّوت عليه البرلمان الياباني ليجيز إرسال تلك القوات إلى العراق، ومع أن المراقبين يعزون ذلك إلى ضغوط مارستها الولايات المتحدة في ذلك الوقت[28].

عقب انتهاء العمليات العسكرية الأمريكية-البريطانية في العراق، أعلنت الحكومة اليابانية تشكيل غرفة عمليات طوارئ لغرض متابعة تطورات الموقف في العراق بشكل مركز، وكانت تلك الغرفة برئاسة النائب الأول الأسبق (تشوميتو موتيجي) لوزيرة الخارجية، وتم تعيين مبعوث خاص للحكومة اليابانية لشؤون العراق، وقدمت مساعدات يابانية أخذت ثلاث مسارات أساسية وهي: المساعدة في إعادة اعمار العراق بعد توقف الحرب. مساعدات إنسانية عاجلة للاجئين العراقيين الفارين من ساحة القتال. ومساعدة الدول المجاورة للعراق والدول الأخرى المتضررة اقتصادياً. لذا ان اهتمام السياسة اليابانية بموضوع العراق لم يقتصر على جانب واحد وهو المتعلق بتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للشعب العراقي، وتقديم مساعدات اقتصادية للدول المتضررة من الحرب مثل مصر والأردن، وانما امتد لإرسال قوات يابانية لمساعدة القوات الامريكية في تدمير الأسلحة العراقية وحفظ السلام في العراق، لكن في ذلك الحين لم تتعرض اليابان للقضايا السياسية العراقية ومن أبرزها بقاء القوات الأمريكية في العراق، وشكل الحكومة العراقية، لان هذه المسائل كان القرار الأمريكي فيها له الحصة الأكبر[29].

ثانياً: الأدوات الدبلوماسية

بدت الدبلوماسية اليابانية تتعامل مع العالم الخارجي في منتصف القرن التاسع عشر، وكانت بدايتها قلقة ومضطربة لأنها جاءت بعد قرنين من الانعزال التام عن العالم الخارجي، إذ عرف عهد الامبراطور موتسوهيتو (ميجي) بالانفتاح والتحديث[30]. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وصاعداً، نشطت الدبلوماسية اليابانية اتجاه المحيط الدولي، إذ تعدها كأداة ناعمة مهمة. وظهرت الوسائل الدبلوماسية اليابانية لتحقيق أهداف سياستها في العراق من خلال الآتي:

1- كان الاعتراف الياباني بالحكومة العراقية المؤقتة في عام 2004، وافتتاح السفارة في العام نفسه والبيانات المشتركة في كانون الثاني 2009، والشراكة الشاملة في عام 2011 وبيان مشترك لرئيسي وزراء الدولتين تضمن الشراكة الشاملة عام 2017، وافتتاح قنصلية في أربيل في العام نفسه. وتم تسهيل التأشيرة اليابانية للعراقيين من دون الحاجة إلى دول الجوار، والاحتفال في عام 2019 بالذكرى الثمانين لتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين اليابان والعراق[31].

---

[27] نقلاً عن: حبيب البدوي، الدستور الياباني دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، بيروت، 2018، ص81.
[28] لقمان عبد الرحيم الفيلي، العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية للعراق مع اليابان، صحيفة الصباح الجديد، تاريخ المشاهدة: 22-6-2024، على الرابط: http://newsabah.com/newspaper/122256
[29] نغم نذير شكر، مصدر سبق ذكره، ص101.
[30] وسام هادي عكار، مصدر سبق ذكره، ص2.
[31] فرزاد رمزاني بونيش، مصدر سبق ذكره، ص6.

2- انعكس النشـاط الدبلوماسـي الياباني الفاعل اتجاه العراق بتعزيز التعاون العملي، إذ اجرى القائم بالأعمال المؤقت العراقي في طوكيو (بيوان جاسم إبراهيم) زيارة إلى مؤسسـة ماتسـوماي الدولية، في طوكيو بتاريخ 2024/5/13، لبحث فرص التعاون بين المؤسـسـة و المراكز البحثية العلمية العراقية، و التقى خلال الزيارة بالسـيد (HASHIMOTO TOSHIAKI) رئيس المؤسـسـة، الذي اسـتعرض طبيعة عمل المؤسـسـة و المجالات البحثية التي تركز عليها، كمنصـة لمناقشـة التحديات العالمية الحالية و تحليلها و ايجاد الحلول القابلة للتطبيق. اشاد القائم بالأعمال المؤقت بنشاطات المؤسسة واعرب عن رغبته بتفعيل التعاون بين المؤسسة و الباحثين العراقيين في مجال البحوث العلمية و الاكاديمية لتبادل الآراء و الخبرات خدمةً للبحث العلمي [32].

3- تولي اليابان أهمية كبرى للعراق، ويظهر ذلك من خلال تشكيل لجنة يابانية خاصة داخل البرلمان الياباني وسـمت بعنوان: (لجنة الصـداقة البرلمانية اليابانية – العراقية). إذ زارها القائم بالأعمال المؤقت العراقي (بيوان جاسم إبراهيم) بتاريخ 2024/5/7، في مقر مجلس النواب الياباني. جاءت هذه الزيارة لبحث العلاقات البرلمانية العراقية- اليابانية، و بحث امكانية عقد اجتماع اللجنة في المسـتقبل القريب، حيث اسـتعرض القائم بالأعمال المؤقت التطورات السياسية والاقتصادية التي يشهدها العراق، مشيراً إلى المشاريع الاستثمارية الضـخمة في مجال البنى التحتية، كما اكد على رغبة الحكومة العراقية في توسـيع آفاق التعاون بين العراق و اليابان و على كافة المسـتويات و الاسـتفادة من الخبرات اليابانية في مجال الاسـتثمار و الطاقة و البناء. في الوقت نفسه، اشار الى اهمية تبادل الزيارات رفيعة المستوى، و تفعيل اجتماعات لجنة الصداقة البرلمانية بين البلدين لتبادل وجهات النظر في العديد من القضـايا الثنائية و الدولية. واشـاد (كانكي ايجيرو) -عضـو لجنة الصداقة اليابانية -العراقية- بالتطورات التي يشهدها العراق حالياً و استقرار الوضع السياسي و الامني، مؤكداً رغبته في تفعيل اجتماعات اللجنة و العمل على عقدها في اقرب وقت ممكن. كما اعرب عن رغبته في زيارة العراق مستقبلاً لبحث سبل تطوير العلاقات بين البلدين[33].

يتضح مما تقدم، إن اليابان تعول كثيراً على الأدوات السياسية والدبلوماسية لكسب شرعية وجودها السياسي في العراق، وتعتمد على اظهار سـلمية ومنفعة ذلك الوجود في العراق، فهو بالمجمل كان من خلال القنوات الرسمية، كالعلاقات الدبلوماسية والقنصليات والملحقات الثقافية، والعلاقات السياسية من خلال زيارة الوفود الرسمية بين الدولتين وتشجيعها، ومواقف اليابان الرسمية الداعمة لسيادة العراق وديمقراطيته الحديثة، هذه الأسباب تجعل من صناع ومتخذي القرار السياسي في العراق (بمختلف فئاتهم) يتقبلون تعزيز وتنمية العلاقة مع اليابان، لا سيما أن الأخيرة تظهر في سياستها اتجاه العراق وتهدف للمحافظة على المصالح العراقية، ولا تتقاطع مع أي وحدة سياسية اقليمية كانت أم دولية فاعلة في العراق.

المبحث الثالث

مستقبل السياسة الخارجية اليابانية تجاه العراق

إن رسم ومعرفة مستقبل السياسة الخارجية اليابانية تجاه العراق يمكن تحديده من خلال مشهدين وهما على الشكل الآتي: المطلب الأول: احتمال زيادة فاعلية السياسة الخارجية اليابانية تجاه العراق. المطلب الثاني: احتمال تراجع فاعلية السياسة الخارجية اليابانية تجاه العراق.

المطلب الأول: احتمال زيادة فاعلية السياسة الخارجية اليابانية تجاه العراق

[32] القائم بالاعمال المؤقت يزور مؤسسة ماتسوماي الدولية، الموقع الالكتروني للسفارة العراقية في طوكيو، تاريخ المشاهدة: 28-6-2024، على الرابط: https://2u.pw/WsTejbmM

[33] القائم بالأعمال المؤقت يزور عضو البرلمان الياباني وعضو لجنة الصداقة البرلمانية اليابانية- العراقية السيد كانكي ايجيرو، الموقع الالكتروني للسفارة العراقية في طوكيو، تاريخ المشاهدة: 28-6-2024، على الرابط: https://2u.pw/gPtqRqM8

تؤكد اليابان في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب من خلال بيانات مسؤوليها وزياراتهم إلى العراق بشأن مخاوفهم من الجماعات الإرهابية وخلايا (داعش) الإرهابي، وتدعم جهود مكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار في العراق، لا سيما المناطق المحررة من (داعش)، وتدعم اليابان تعظيم المشاركة المدنية في التنسيق مع العراق واستعادة السلام والاستقرار ودعم جهوده للحد من الأسلحة والإصلاحات الأمنية والتدريب المهني، ومنع تجدد العنف. فضلاً عن محاولة اليابان معاملة الجهات الفاعلة في الشرق الأوسط بطريقة لا يعدها أياً منهم بأن اليابان عدو لها، لذا فإن الحفاظ على التوازن بين إيران والسعودية، وإيران والولايات المتحدة الأمريكية، تدركها اليابان بأنها مسائل تدخل ضمن العلاقات مع العراق[34].

عدم وجود حواجز نفسية في العلاقات العراقية-اليابانية، كالماضي الاستعماري أو غير ذلك من العُقد السياسية، وأن لليابان موقفاً واضحاً من القضايا العربية والشرق أوسطية كما هو الحال في موقفها المساند لقضية الشعب الفلسطيني، ووضوح السياسة الخارجية اليابانية في التعامل مع دول العالم على أساس الاحترام المتبادل. والخبرة التي تمتلكها في تنفيذ المشاريع العراقية منذ سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، يجعلها تنخرط بسلاسة في المشاريع العراقية دون حواجز تذكر. وهامش الثقة الكبير الذي تتمتع به الشركات اليابانية على مستوى تنفيذ المشاريع في العالم، فهي تمتاز بالدقة والمتانة في التنفيذ. والاحترام الشديد الذي يكنه اليابانيون للعراق وتأريخه[35]. لذا نشطت السياسة الخارجية اليابانية في العراق وباتجاهات متعددة، والجدول رقم (1) يوضح ذلك.

جدول (1): نشاط السياسة الخارجية اليابانية في العراق خلال النصف الأول من عام 2024

ت	اسم النشاط	نوعه
1	حفل استقبال الذكرى السبعين لتأسيس قوات الدفاع الذاتي اليابانية في السفارة اليابانية بالعراق	سياسي
2	حضر القائم بالأعمال ماساموتو حفل تخرج مدرسة القيم في العراق	ثقافي
3	مشروع توفير الأجهزة الطبية لمستشفى القائم العام في محافظة الأنبار	انساني
4	حضر القائم بالأعمال ماساموتو حفل الافتتاح لأول صالة عرض سيارات تويوتا في الفلوجة	اقتصادي
5	حفل تكريم رابطة خريجي جايكا - العراق (JAAI) للوصول إلى 10,000 متدرب شاركوا في برنامج جايكا التدريبي	التنمية في مجالات: الطاقة والزراعة والصحة والقضاء والحوكمة
6	باب التقديم لجائزة اليابان الدولية الثامنة عشرة للمانغا	ثقافي
7	التبرع بـ 100 ماكنة خياطة للنازحات في محافظة الأنبار عبر شركتي برذر وتكنوستار	انساني
8	زار السفير ماتسوموتو السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد في السليمانية	دبلوماسي
9	استضافت سفارة اليابان حفل استقبال اليوم الوطني في 20 شباط في أربيل	دبلوماسي

[34] فرزاد رمزاني بونيش، مصدر سبق ذكره، ص6-7.
[35] لقمان عبد الرحيم الفيلي، مصدر سبق ذكره.

10	استضافت سفارة اليابان حفل استقبال اليوم الوطني في 15 شباط في بغداد	دبلوماسي

المصـدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على: الموقع الالكتروني لسـفارة اليابان في العراق، تاريخ المشـاهدة: 25-6-2024، على الرابط: https://www.iraq.emb-japan.go.jp/itprtop_ar/index.html

نلحظ مما تقدم، مدى تنوع اتجاهات السياسة الخارجية القطاعية -السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والإنسـانية- اليابانية اتجاه العراق، هذا الأمر يدل على أن هناك رغبة يابانية حقيقية لزيادة فاعلية سـياسـتها اتجاه هذا البلد، لوجود مصـالح حيوية فيه، لعل أبرزها وجود الموارد الأولية الطبيعية التي تحتاجها اليابان لإدامة زخم صـناعاتها، والأخيرة لها سـمعة إيجابية في السـوق العراقية ومرغوب فيها، والموقع الجيو استراتيجي للعراق، الذي يدخله ضمن أهداف ومصالح الدول العظمى والكبرى، ومن بينها اليابان، فضلاً عن الانطباع الأولي الايجابي لدى العراقيين (المسؤولين الرسـميين وغير المسـؤولين)، الذي أتى من عدم وجود عداوة تاريخية ما بين البلدين (كالإرث الاستعماري). هذه العوامل مجتمعة تجعل مستقبل السياسة الخارجية اليابانية في العراق أكثر فاعلية، وأكثر انخراط ياباني ايجابي في الشأن العراقي الداخلي.

المطلب الثاني: احتمال تراجع فاعلية السياسة الخارجية اليابانية تجاه العراق

إن حجم المشكلات التي يعاني منها العراق على صعيد استقراره السياسي والأمني وكذلك تدهور اقتصاده الوطني وتراجع القطاع الخاص ، فضـلاً عن التحديات التي تقف بوجه الاندفاع الياباني اتجاه العراق مع القوة الاقليمية والدولية الاخرى، تضـع تحديات أمام تطور العلاقات العراقية - اليابانية ، ولا شـك أن أي تطور في تلك العلاقة لا يمكن أن يعكس رغبة وإرادة الطرفين العراقي واليابانى بقدر ما يعكس قدرتهما على مواجهة بعض تلك التحديات وحل بعضها الآخر، وتتمثل هذه التحديات بالآتي[36]:

أولاً: التحديات الأمنية: لازال الإرهاب يلقى بظلاله على الواقع الامني غير المستقر في العراق، وما حدث من مقتل الدبلوماسـيين اليابانيين في العراق هو أكبر دليل على ذلك، وما يؤثر بلا شـك امام توسـع الاسـتثمارات اليابانية في العراق، فضـلاً عن ازمات النزوح وعدم الاسـتقرار وإعادة الاعمار في المناطق التي احتلها (داعش) سـينعكس في صـعوبة اقدام الشـركات اليابانية على الاستثمار في تلك المناطق. فضـلاً عن كثير من الشـركات النفط العالمية العاملة في العراق، تواجه تحديات أخرى أهمها تداعي البنية التحتية وضـعف شـبكة الطرق والمواصلات والروتين والفساد المالي. ما يضع عراقيل أمام توسيع العلاقات الدبلوماسية بين العراق واليابان مالم تعمل الحكومة العراقية على مكافحة الفسـاد وتجفيف منابعه، وكذلك الروتين الإداري فأن اقدام شركات يابانية إلى العراق سيكون محفوف بالمخاطر ولذلك تظل العلاقة الدبلوماسية العراقية موضع تقيد لأن الاستثمار يساعد على تقوية ومتانة العلاقات الدبلوماسية بين الدول.

ثانياً: التحديات السـياسـية: وجود انقسـام بشـأن السـياسـة الخارجية العراقية فبعض الاطراف ترغب في تقوية العلاقة مع الدول الغربية الفاعلة ويكون ذلك اولوية العراق في علاقتها الخارجية سياسياً واقتصاديا، والبعض الآخر يرى تنويع العلاقات العراقية مع اطراف دولية مثل اليابان والصين وروسيا، ولعل هذا التشتت قد يعطل امكـانيـة نمو علاقـات يـابـانيـة عراقيـة متطورة كتلـك التي تربط العراق بقوى دولية مثـل الولايـات المتحـدة الأمريكية، فضـلاً عن الخلافات والتوترات بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان التي تقلل من مكانة العراق السـياسـية في المحافل الدولي. فضـلاً عن ازمة تشـكيل الحكومة مع كل دورة انتخابية مما يتسـبب في

[36] قاسم حسين السعدي، العلاقة الدبلوماسية بين العراق واليابان بعد عام 2003، مـجلـة العلـوم الانسانية، جامعة بابل- كلية التربية للعلوم الإنسـانية، المجلد (26)، العدد (4)، بابل، 2019، تاريخ المشـاهدة: 22-6-2024، على الرابط: https://jouhum.uobabylon.edu.iq/index.php/hum/issue/view/26/510

حدوث فراغ دستوري، وتدخلات بعض الدول في الشأن العراقي وتنامي نفوذها، وحداثة التجربة الديمقراطية بالعراق.

ثالثاً: التحديات الإدارية والاقتصادية: تتمثل بالتباطؤ من قبل الجانب العراقي المعني في مراسلات السفارة اليابانية بسبب البيروقراطية الادارية العراقية، وتعثر التنسيق الاداري بين الوزارات العراقية، والفساد الاداري والمالي في بعض مفاصل الوزارات العراقي، وعدم وضوح ادوار المؤسسات الحكومية وتداخل صلاحياتها كما في الهيئة الوطنية للاستثمار ووزارة المالية والتجارة والتخطيط، مما يصعب على الجانب الياباني التركيز على الجهة الواجب حضورها لليابان لغرض الاستثمار، وضعف الكوادر العراقية المتخصصة في مجال التسويق والترويج للاستثمار الياباني بالعراق، والتكلفة العالية من حيث الوقت والمال للمستثمر الياباني لمتابعة الامور اللوجستية لتنفيذ مشروعه والحصول على الموافقات اللازمة من قبل الجهات الحكومية العراقية بسبب ضعف ادائها الاداري وبالتالي صعوبة تطبيق القرارات والقوانين الخاصة بالاستثمار خاصة وان تجربة جذب الاستثمارات والتعامل معها تعد حديثة العهد بالنسبة للعراق .

تأسيساً على ما تقدم، تمثل التحديات التي تواجه اليابان في العراق متغيرات مهمة تعيق تحركات وتوجهات سياستها الخارجية مستقبلاً، لكن يمكن التقليل من هذه التحديات تدريجياً ووفقاً لدبلوماسية المنوال، بمعنى تحجيم والمواجهة الناعمة للمشاكل التي تعيق فاعلية السياسة الخارجية اليابانية اتجاه العراق من المشاكل الأكثر سهولة إلى الوصول للمشاكل الأصعب، ويبدو أن الأرضية متاحة لليابان لتأدية دور فاعل في العراق، بسبب تفوق الاتجاه العراقي الداخلي نحو تنمية العلاقة معها، لكن يبدو أن اليابان والعراق يحتاجان بعض الوقت لتحقيق علاقة مستقرة وعلى مختلف الصعد، وإن العامل الداخلي العراقي له أثر كبير في جذب اليابان نحوه بما يحقق مصالح العراق السيادية.

الخاتمة

تعتمد اليابان على القوة الناعمة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية في العراق، والمتمثلة بالوسائل الدبلوماسية والاقتصادية والمساعدات الإنسانية والثقافة، فضلاً عن فاعلية سفارتها في بغداد، مع ملاحظة انخراط السفير الياباني في بعض الفاعليات الاجتماعية والثقافية والدينية من خلال حضوره ومشاركته للجماهير احتفالاتهم بمختلف أنواعها. ومن خلال استقراء السلوك السياسي الياباني في العراق، يمكن وضع الاستنتاجات الآتية:

1- وضعت اليابان مجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية ترنو تحقيقها في العراق، تتمثل الأهداف السياسية بتعزيز الاستقرار السياسي والديمقراطية ودعم المؤسسات الرسمية العراقية، لإن ذلك يمثل لها جعل العراق بلداً آمناً، وبالتالي يسمح هذا الوضع بنسج علاقات استراتيجية معه، واليابان كدولة كبرى لها مصالح حيوية في المناطق الجيو استراتيجية العالمية كالشرق الأوسط، وبما ان العراق يقع في قلب هذه المنطقة الحيوية، فمن الطبيعي أن يكون لليابان مصالح فيه، والملاحظ أن مجمل المواقف والسلوكيات اليابانية إزاء العراق تدفع نحو تثبيت دعائم الأمن فيه، وإذا ما تمكنت من تثبيت وجودها السياسي فيه، تالياً سيتم تكثيف ذلك الوجود في أغلب مناطق الشرق الأوسط مكمن الموارد الطبيعية.
2- أما فيما يتعلق بالأهداف الاقتصادية، يحتوي العراق على موارد طبيعية بكميات هائلة، لا سيما النفط والغاز، وهذه الموارد ضرورية لإدامة زخم الصناعات اليابانية، وفي الوقت نفسه تستهدف السوق العراقية ذات الاستهلاك العالي، علاوة على ذلك موقع العراق الجغرافي الذي يجعل منه كمعبر للصادرات والواردات اليابانية من ايران وتركيا دول الخليج العربي وسوريا وغيرها من الدول، ومجمل هذه الدول تحتوي على مصالح اقتصادية يابانية، ويبدو أن جعل العراق نقطة عبور ارتكازية كهدف اقتصادي ياباني آخر.

3- استعملت اليابان مجموعة من الأدوات لتحقيق أهدافها في العراق، وتعد مجمل هذه الأدوات سلمية، تعتمد على عنصر الجذب والترغيب لا الترهيب، فهي اعتمدت بشكل كبير على تقديم المساعدات الإنسانية للمؤسسات العراقية، لا سيما في المجال الطبي وبعض المؤسسات الخدمية، والمشاركة في إعادة اعمار العراق بعد الاحتلال الأمريكي، فضلاً عن عقد بعض الاتفاقيات مع الحكومة العراقية في مجال الطاقة، واستيراد كميات كبيرة من النفط العراقي.
4- ربما ستزيد فاعلية السياسة الخارجية اليابانية تجاه العراق في المستقبل القريب والمتوسط والبعيد بسبب تنامي المصالح اليابانية فيه.

بناءً على ذلك، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

أ- سعي الحكومة العراقية نحو الاستفادة من الخبرة اليابانية بشأن كيفية تحقيق الاستقرار السياسي والمجتمعي بعد الحرب، لا سيما أن اليابان مرت بتجربة الاحتلال أيضاً.
ب- استغلال الرغبة اليابانية في تعزيز علاقتها بالعراق بما يضمن تحقيق المصالح العراقية الوطنية، والمتمثلة بتعدد الاتجاهات الخارجية للحكومة العراقية، حتى لا يصبح العراق أسير علاقة-بمحدداتها- مع مجموعة صغيرة من الوحدات السياسية الدولية.
ت- الاستفادة القصوى من التجربة اليابانية في مجال الصناعة، فضلاً عن السعي لجذب الشركات اليابانية العملاقة لتنفيذ مشاريع الاعمار في العراق.
ث- محاولة عقد ورش ودورات تدريبية مشتركة يشترك بها القطاعين العام والخاص في كلتا الدولتين، للاستفادة من التجربة اليابانية في مجال الانضباط في العمل والجانب القيمي فيه وطبيعته، وكيفية عمل المؤسسات اليابانية ذات الإنتاجية العالية.

المصادر:

أولاً: الكتب العربية والمعربة:

1- أدوين أولدفاذر ريشاور، تاريخ اليابان من الجذور حتى هيروشيما، تعريب: يوسف شلب الشام، دار علاء الدين، دمشق، 2000.
2- أدوين ر ايشاور، اليابانيون، تعريب: ليلى الجبالي، عالم المعرفة، الكويت، 1989.
3- حبيب البدوي، الدستور الياباني دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، بيروت، 2018.
4- صالح مهدي السامرائي وسليم الرحمن خان، الإسلام في اليابان، موسوعة علوم القرآن، دمشق، 1429هـ
5- عبد الفتاح محمد شبانة، اليابان العادات والتقاليد وإدمان التفوق، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996
6- غانم علوان جواد الجميلي، جذور نهضة اليابان، العبيكان للنشر، الرياض، 2014.
7- فوزي درويش، الشرق الأقصى الصين واليابان، الطبعة الثالثة، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، 1997
8- مسعود ضاهر، النهضة العربية والنهضة اليابانية تشابه المقدمات واختلاف النتائج، عالم المعرفة، الكوي، 1999.

ثانياً: البحوث والدوريات:

1- ساجد شرقي محمد، اليابان في سياسة الأمن الامريكية تجاه شرق آسيا (أثناء الحرب الباردة وبعدها)، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الانسانية، المجلد (44)، العدد (4)، جامعة البصرة، البصرة، 2019.
2- سنان صادق حسين الزيدي، العلاقات الدبلوماسية بين العراق واليابان (1921-1958)، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، المجلد (19)، العدد (79)، بغداد، 2013.
3- صلاح خلف مشاي، جماعات الضغط اليابانية ودورها في تحديد سياسة اليابان الخارجية بعد عام 1945م، مجلة الدراسات التاريخية، بيت الحكمة، العدد (53)، بغداد، 2021.

4- عثمان علي المزيد، الإدارة اليابانية بمنظور مختلف مقدمة للمفاهيم الأساسية، تقرير خاص، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2018.
5- عدنان خلف حميد البدراني، العلاقات اليابانية الإسرائيلية وأثرها على عملية السلام في الشرق الأوسط، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، المجلد (6)، العدد (16)، الموصل، 2009.
6- علي جودة صبيح المالكي، موقف اليابان من الاحتلال العراقي للكويت (1990-1991م)، مجلة آداب البصرة، جامعة البصرة، العدد (93)، البصرة، 2020.
7- فلاح حسن كزار، العلاقات العراقية-اليابانية (النفط أنموذجاً) ((دراسة من خلال وثائق وزارة الخارجية العراقية ووثائق السفارة البريطانية 1973-1974))، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، جامعة بغداد، العدد (85)، بغداد، 2023.
8- فؤاد طارق العميدي، العلاقات الاقتصادية بين العراق واليابان 1933-1939، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد (1)، العدد (8)، جامعة بابل، بابل، 2011.
9- منتهى طالب سلمان، سياسة اليابان التوسعية 1895-1945 (دراسة تاريخية)، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد (22)، العدد (3)، بغداد، 2011.
10- منهى طالب سلمان، سياسة الاحتلال الأمريكي تجاه اليابان 1945-1951 والعراق 2003-2008 دراسة تاريخية-مقارنة، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد (25)، العدد (2)، بغداد، 2014.
11- نغم نذير شكر، الوجود الياباني في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد (40)، جامعة بغداد، بغداد، 2009.
12- هاشم جبار الحسيني و رياض رحيم العامري، عرض النقد وسعر الصرف وأثرهما في إدارة الاحتياطيات الدولية في اليابان للمدة (2003-2015)، المجلة العراقية للعلوم الادارية، جامعة كربلاء، المجلد (13)، العدد (54)، كربلاء، 2017.
13- وسام هادي عكار، سياسة اليابان الاقتصادية حيال العراق ودول الخليج العربي (1952-1973) دراسة تأريخية، مجلة اكليل للدراسات الإنسانية، الجمعية العلمية العراقية للمخطوطات، المجلد (2)، العدد (1)، بغداد، 2021.

ثالثاً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت):

1- ريم الشامي، العراق واليابان.. شراكة وطيدة آخرها توقيع اتفاق بـ300 مليون دولار، تاريخ المشاهدة: 12-7-2024، على الرابط: https://2u.pw/kuCcPdIG
2- رئيس الوزراء يعلن توقيع اتفاق مع اليابان لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الموقع الالكتروني لوكالة الانباء العراقية، تاريخ المشاهدة: 18-7-2024، على الرابط: https://www.ina.iq/208451--.html
3- فرزاد رمزاني بونيش، نهج السياسة الخارجية اليابانية إزاء العراق، تعريب: مركز اليابان للدراسات والتخطيط، مركز اليابان للدراسات والتخطيط،2022 تاريخ المشاهدة: 21-6-2024، على الرابط: https://2u.pw/MejIvZd5
4- قاسم حسين السعدي، العلاقة الدبلوماسية بين العراق واليابان بعد عام 2003، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بابل- كلية التربية للعلوم الإنسانية، المجلد (26)، العدد (4)، بابل، 2019، تاريخ المشاهدة: 22-6-2024، على الرابط: https://jouhum.uobabylon.edu.iq/index.php/hum/issue/view/26/510
5- القائم بالأعمال المؤقت يزور عضو البرلمان الياباني وعضو لجنة الصداقة البرلمانية اليابانية- العراقية السيد كانكي ايجيرو، الموقع الالكتروني للسفارة العراقية في طوكيو، تاريخ المشاهدة: 28-6-2024، على الرابط: https://2u.pw/gPtqRqM8

6- القائم بالاعمال المؤقت يزور مؤسسة ماتسوماي الدولية، الموقع الالكتروني للسفارة العراقية في طوكيو، تاريخ المشاهدة: 28-6-2024، على الرابط: https://2u.pw/WsTejbmM
7- لقمان عبد الرحيم الفيلي، العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية للعراق مع اليابان، صحيفة الصباح الجديد، تاريخ المشاهدة: 22-6-2024، على الرابط: http://newsabah.com/newspaper/122256
8- مشروع توفير الأجهزة الطبية لمستشفى القائم العام في محافظة الأنبار، الموقع الإلكتروني للسفارة اليابانية في العراق، تاريخ المشاهدة: 25-6-2024، على الرابط: https://www.iraq.emb-japan.go.jp/itpr_ar/11_000001_00405.html
9- ناوفومي هاشيموتو، نظرة على نشاطات اليابان في العراق خلال 15 عاماً، سلسلة محاضرات، المحاضرة الأولى، تاريخ المشاهدة: 25-6-2024، على الرابط: https://www.iraq.emb-japan.go.jp/files/000454693.pdf
10- الوكالة اليابانية للتعاون الدولي تجدد التزامها بتعزيز تنفيذ مشاريع البنى التحتية لدعم التنمية القادرة على احداث تحول في العراق، موقع برنامج الأمم المتحدة الأنمائي، تاريخ المشاهدة: 12-7-2024، على الرابط: https://2u.pw/J6ZmvIVh